المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

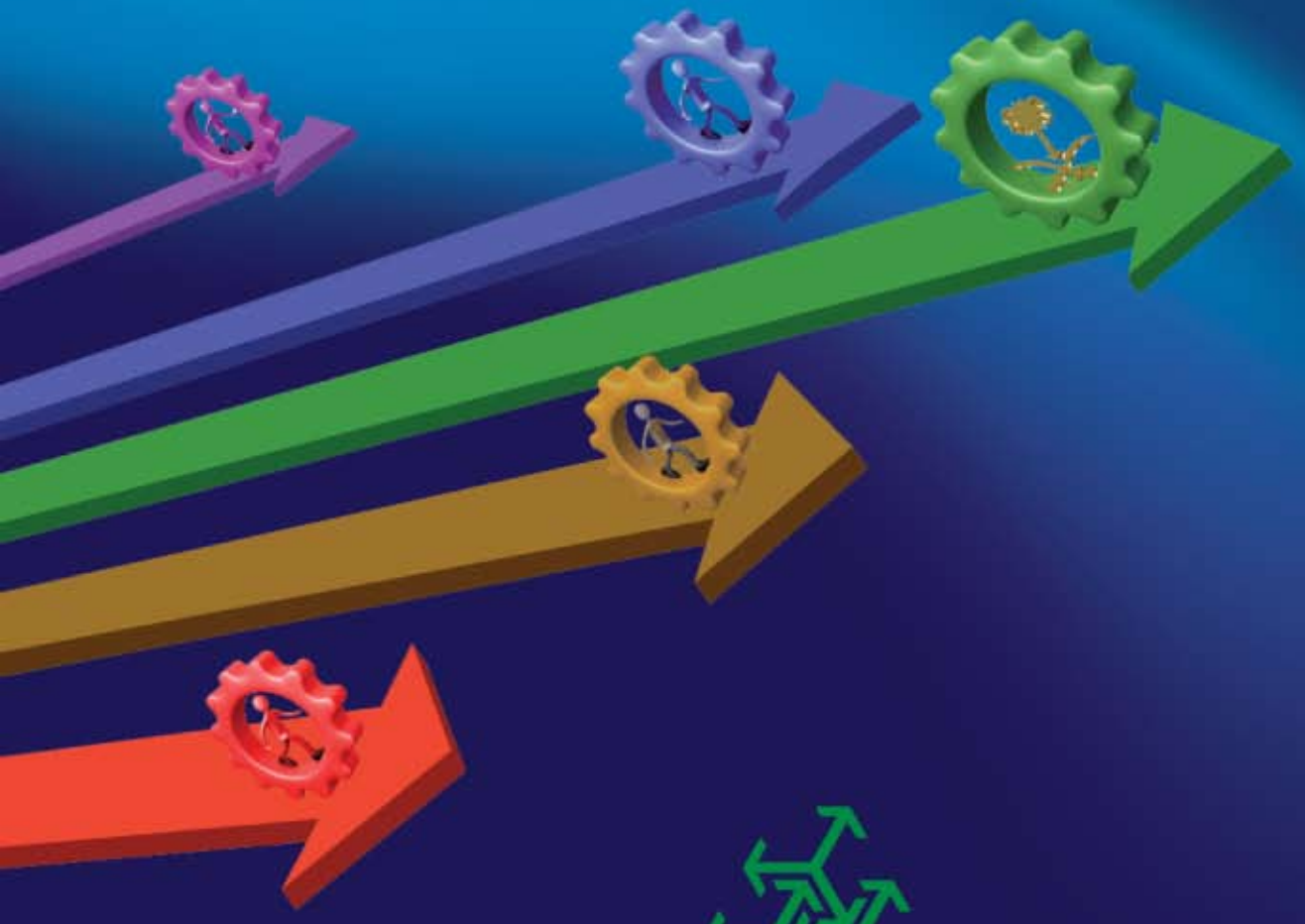

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي للعام المالي
١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام

المحتويـــات

تقديم معالي وزير المالية	٧
كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة	٩
تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الإقتصاد المحلي	١٢
النشاط الإقراضي للصندوق	١٧
⇦ التوزيع القطاعي للقروض	١٨
⇦ التوزيع الجغرافي للقروض	٢٢
⇦ تمويل المشاريع المختلطة	٢٤
⇦ برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٢٥
⇦ القوى البشرية والتدريب	٢٦
⇦ دورة تقييم المشاريع الصناعية	٢٨
⇦ الهيكل التنظيمي للصندوق	٢٩
إدارة تحت المجهر : إدارة القوى البشرية	٣٠
دراسة اقتصادية : القدرة التنافسية للصناعة السعودية وكفاءة الإنتاج	٣٢
موضوع تحت الأضواء : ملخص دراسة قطاعية صناعية لمنتج حديد التسليح	٣٦
بيانات النشاط الإقراضي للصندوق	٤٠

تقديم معالي وزير المالية

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي عن العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) ، والذي حقق الصندوق خلاله الكثير من الانجازات مما هو مفصل في ثنايا هذا التقرير .

فقد استمر الصندوق في تحقيق أرقام قياسية في الأداء، حيث ارتفعت قيمة القروض المعتمدة بنسبة (٣,١٪) عما كانت عليه في العام المالي السابق ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) ، كما ارتفعت قيمة المبالغ التي صرفها الصندوق خلال هذا العام بنسبة (١٩٪) عما تم صرفه خلال العام المالي السابق ، في حين ارتفعت قيمة المبالغ المسددة للصندوق من قبل المقترضين بنسبة (١٤٪) عما تم تسديده خلال العام المالي السابق ١٤٢٧/١٤٢٨هـ .

ونتيجة لذلك ارتفع عدد القروض الصناعية المعتمدة منذ إنشاء الصندوق للمشاريع التي نفذت أو قيد التنفيذ إلى (٢٦٠٥) قرضاً ، قدمت للمساهمة في إنشاء (١٧٢٥) مشروعاً صناعياً منتشرة في أنحاء المملكة قدرت تكلفتها الكلية بحوالي (٢٦٠,١٢٨) مليون ريال وبلغ صافي المبالغ المعتمدة لها (٦٧,٩٩٤) مليون ريال ، وبلغت جملة القروض التي تم صرفها من قبل الصندوق خلال تلك الفترة (٤٧,٤٥٨) مليون ريال ، في حين بلغت جملة المبالغ المسددة للصندوق من المستفيدين من هذه القروض (٣٠,٢٨٣) مليون ريال .

من جانب آخر واصل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نموه رغم حداثة إنشائه، حيث بلغ عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج منذ إنشائه في العام المالي ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ (٦٠٧) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (٢٦٨) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل من البنوك بمبلغ (٦٠٨) مليون ريال لصالح (٤٥٧) منشأة.

ورغم ما يشهده الاقتصاد العالمي من أزمات في الوقت الحاضر فإن تحقيق هذه الإنجازات عاماً بعد عام لمؤشر مهم يؤكد متانة الاقتصاد السعودي وسلامة المنهج الذي تنتهجه الدولة في تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص العمل الكريمة لأبناء الوطن .

وختاماً ، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على الدعم المتواصل للصندوق وغيره من صناديق التنمية الأخرى ، كما لا يفوتني أن أشكر مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع منسوبيه على جهودهم الطيبة التي أثمرت هذه الإنجازات المتواصلة.

والله ولي التوفيق ..

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

وزير المالية

أعضـــاء
مجلس الإدارة

معالي المهندس يوسف بن إبراهيم البسام

نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية والعضو المنتدب
ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

سعادة المهندس عبدالله بن محمد العبودي

مدير عام المياه بمنطقة الرياض

سعادة الدكتور خالد بن محمد السليمان

وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة

سعادة الأستاذ إبراهيم بن عبدالله النصار

وكيل المحافظ للشؤون الإدارية والمالية المكلف
بمؤسسة النقد العربي السعودي

سعادة الدكتور أحمد بن حبيب صلاح

مستشار إقتصادي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

يشرفني مع انتهاء العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) أن أقدم التقرير السنوي للصندوق والذي يعكس نشاطه خلال العام المالي المذكور .

واصل الصندوق نهجه المشرف بتحقيقه معدلات أداء متميزة خلال هذا العام حيث بلغت قيمة القروض المعتمدة (٨,٨١١) مليون ريال مرتفعة بنسبة (٣,١٪) عما كانت عليه في العام المالي السابق وهي أعلى قيمة تم اعتمادها في عام مالي واحد منذ تأسيس الصندوق ، كما بلغت قيمة المبالغ التي صرفها الصندوق للمقترضين خلال العام مبلغ (٥,٠٥٧) مليون ريال مرتفعاً بنسبة (١٩٪) عما تم صرفه في العام المالي السابق وهو أعلى مبلغ تم صرفه خلال عام واحد منذ تأسيس الصندوق في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ، وبلغت قيمة المبالغ المسددة للصندوق من المقترضين (١,٧٣٩) مليون ريال ، مرتفعة بنسبة (١٤٪) عما كانت عليه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) .

اعتمد الصندوق خلال هذا العام (١٠٧) قرضاً لمشاريع صناعية منتشرة في أنحاء المملكة ، منها (٧٢) قرضاً قدمت للمساهمة في إنشاء مشاريع صناعية جديدة و(٣٥) قرضاً قدمت للمساهمة في توسعة مشاريع صناعية قائمة سبق لها الاستفادة من قروض الصندوق في سنوات ماضية وحققت نجاحاً أهلها للاستفادة مرة أخرى من خدمات الصندوق . وقد بلغ مجموع استثمارات المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال العام (٦٠,٢٣٤) مليون ريال.

كما اعتمد برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الذي كلف الصندوق بإدارته منذ ثلاثة أعوام ، خلال العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٩٢) وثيقة كفالة بقيمة إجمالية بلغت (١١٨) مليون ريال ، وذلك مقابل تمويل من البنوك التجارية المحلية للمستفيدين من هذا البرنامج بلغت قيمته الإجمالية (٢٧٩) مليون ريال .

وفي الختام ، أقدم خالص التحية والتقدير لإدارة الصندوق وجميع منسوبيه وأشد على أيديهم لمزيد من الانجازات في ظل الرعاية الكريمة من مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ...

والله الموفق ..

يوسف بن ابراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة

تمهيد:

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

تمهيد: اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٠٨م

شهد الاقتصاد السعودي عام ٢٠٠٨م واحدة من أفضل سنوات النمو وحقق خلالها نتائج قوية نتيجة للعوائد النفطية واستمرار الطلب في أسواق النفط العالمية، بالإضافة إلى استمرار الدولة في الحفاظ على وتيرة الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية مما ساعد على تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية. وحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية ، يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨م نمواً قدره ٢٢٪ بالأسعار الجارية ليصل إلى ١٧٥٣ بليون ريال . أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً تبلغ نسبته ٤,٢٪. و تشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠٠٨م إلى ٢٣٧ بليون ريال (أي ما يعادل ١٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي).

وقد واكب القطاع الخاص هذا النمو باستمراره في تحقيق معدلات النمو القوي المتواصلة ، حيث يتوقع نموه بنسبة ٨٪ بالأسعار الجارية و ٤,٣٪ بالأسعار الثابتة ، لتشكل نسبة مساهمته في الناتج المحلي لهذا العام حوالي ٤٦٪ بالأسعار الثابتة. كما واصلت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاع الخاص في تحقيق نتائج نمو إيجابية ، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى ١١,٤٪ ، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء إلى ٦,٣٪ ، وفي نشاط الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٥,٤٪ ، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٤,٢٪، وفي قطاع التشييد والبناء إلى ٤,١٪، وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات إلى ٢,٢٪.

وكان هذا العام قد شهد تزايداً ملحوظاً في الضغوط التضخمية نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ونشاط القطاع الخاص من جهة وارتفاع أسعار السلع العالمية من جهة أخرى . حيث قدر ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠٠٨م بنسبة ٩,٢٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٧م. كما يتوقع أن يشهد معدل إنكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي ، والذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل ، للعام ٢٠٠٨م إرتفاعاً نسبته ٣,٦٪ مقارنة بما كان عليه في العام السابق .

ووفقاً للتقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً مقداره ٥٦٤,٨ بليون ريال للعام ٢٠٠٨م مقارنة بفائض مقداره ٣٥٤,٣ بليون ريال للعام ٢٠٠٧م بارتفاع ٥٩,٤٪. وفي نفس السياق من المتوقع أن يحقق الميزان التجاري للعام ٢٠٠٨م فائضاً مقداره ٨٢٠,٢ بليون ريال بزيادة نسبتها ٤٥,٨٪ عن العام السابق ، ويعزى ذلك لارتفاع قيمة الصادرات السلعية والخدمية للمملكة والتي يتوقع وصولها إلى ١٢٢٦ بليون ريال بزيادة ٣١,٢٪ عن العام السابق. وفيما يخص الصادرات السلعية غير البترولية فيتوقع أن تنمو الصادرات غير البترولية بنسبة ١٠٪ لتبلغ حوالي ١١٥بليون ريال وهو ما يمثل ١٠,٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة.

وفيما يتعلق بالتطورات المالية والنقدية ، وعلى ضوء مايشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات ، فقد استمرت السياسة المالية والنقدية للدولة بالمحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي إحتياجات الإقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٠٨م نمواً نسبته ١٤٪ مقارنة بنمو نسبته ١٣,٥٪ في العام المالي السابق .

وبالنسبة للقطاع المصرفي فقد واصلت المصارف التجارية تدعيم قدراتها المالية ، وارتفع رأسمالها وأحتياطياتها في العام ٢٠٠٨م لنفس الفترة بنسبة ٢١,٩٪ لتصل إلى ١٢٩ بليون ريال، بينما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ٣٠٪ ، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية لديها بنسبة ١٤,٢٪ لتبلغ أكثر من ٨١٩ بليون ريال. وكان للمصارف التجارية دور حيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته ، حيث ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من قبلها للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠٠٨م بنسبة ٢٤,٣٪. وبالنظر إلى التفاصيل في القطاعات الفرعية نجد أن حجم التمويل الممنوح لقطاع النقل والاتصالات قد ارتفع بنسبة ٨٢,٥٪، ولقطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى بنسبة ٦٩٪ ، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٣٨٪ ولقطاع التجارة بنسبة ٣٣٪ ، ولقطاع الخدمات بنسبة ٢٤,٤٪، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٢٣,٥٪، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ١٩,٤٪، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١٠٪.

وفي نفس السياق استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في التوسع في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها وسجلت

اعتمادات الصندوق للعام المالي ٢٠٠٨م أعلى قيمة لها خلال عام واحد منذ إنشاء الصندوق حيث بلغت ٨,٨١١ مليون ريال بزيادة قدرها ٣٪ عن اعتمادات العام السابق. كما شهد برنامج كفالة الذي يديره الصندوق ارتفاعاً في عدد وثائق الكفالة التي اعتمدها لمشاريع صغيرة ومتوسطة للعام المالي ٢٠٠٨م ، حيث ارتفعت إلى ٢٩٢ وثيقة كفالة بقيمة ١١٨ مليون ريال وذلك لضمان اعتمادات تمويل قدمتها البنوك المحلية بمبلغ ٢٧٩ مليون ريال لصالح ٢١٠ منشأة صغيرة ومتوسطة.

من ناحية أخرى سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودي ٤,٨٠٣ نقطة مقارنة مع ١١,١٧٥ نقطة نهـاية عـام ٢٠٠٧م . وشهد هذا العام طرح ١٣ شركة للإكتتاب العام ، ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالسوق ١٢٧ شركة . وقد استمرت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي في إعداد وإصدار منظومة اللوائح اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها، حيث أصدرت الهيئة قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقامت بتعديل وتطوير لائحة طرح الأوراق المالية. كما رخصت الهيئة لعدد ٣٠ شركة جديدة لممارسة أنواع متعددة من النشاط في مجال أعمال الأوراق المالية ليصل مجموع الشركات المرخص لها منذ صدور لائحة الأشخاص المرخص لهم منتصف عام ٢٠٠٥م وحتى تاريخه ١٠٦ شركة .

واستمراراً لمسيرة الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني، فقد تم خلال هذا العام الموافقة على إنشاء عدد من الهيئات الحكومية وإصدار بعض التنظيمات الجديدة والشركات وتشمل: الهيئة العامة للسكك الحديدية، والهيئة العامة للمساحة، وتنظيم جمعية حماية المستهلك، وصندوق الوقف الصحي، ونظام الجمعيات التعاونية، وتنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ونظام مكافحة الغش التجاري. وتم إقرار ترتيبات طويلة وقصيرة المدى تتعلق بتوفير السلع والمواد التموينية وضبط أسعارها في السوق المحلية ، وقواعد وإجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية ، والخطة العامة للتدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، والاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة ، والموافقة على إنشاء مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية وشركة المياه الوطنية.

وقد أكد صندوق النقد الدولي متانة إقتصاد المملكة في عام ٢٠٠٨م وثمّن السياسة المالية العامة للمملكة وانفتاح نظامها التجاري ودورها في استقرار السوق البترولية من خلال تنفيذ برنامج إستثماري لزيادة الطاقة الإنتاجية للبترول وزيادة طاقة تكريره والتوسع في مرافق معالجة الغاز، وكذلك دور الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها في تمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق. كما أشادت وكالة فيتش بقوة الاقتصاد السعودي ورفعت التصنيف الائتماني للمملكة من (A+) إلى (AA-)، وذكر التقرير الصادر عنها أن القوة الائتمانية للمملكة تكمن في أصولها المحلية والخارجية الضخمة وانخفاض الدين الحكومي . وتأتي هذه النتائج إمتداداً لما تحقق من تقييم في العام المالي السابق من قبل وكالة ستاندرد آند بورز، وشهادةً على المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للإستثمارات تسهل على الشركات الحصول على التمويل بتكلفة أقل. وفي ذات السياق تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الإستثمار لعام ٢٠٠٩م تصنيف المملكة في المرتبة ١٦ من بين ١٨١ دولة متقدمة من المركز ٢٣ الذي حققته في عام ٢٠٠٨م.

وتدل كافة المؤشرات والتقارير الدولية على أن الوضع الاقتصادي والمالي القوي للمملكة أسهم وسيستمر في تعزيز قدرة الاقتصاد السعودي على تحقيق النتائج الإيجابية، بالإضافة إلى تمسك الدولة بمنهج الإصلاحات الاقتصادية والذي يسهم بدور بارز في تعزيز المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للإستثمارات العالمية. وهو ما يعكسه تزايد حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات خصوصاً في القطاعات الإنتاجية ، الأمر الذي يدل على مدى الثقة في مستقبل الاقتصاد السعودي.

مؤشـــرات أداء القطـــاع الصناعي للمملكة خلال عام ٢٠٠٨م

شهد قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية بالمملكة نمواً جيداً خلال عام ٢٠٠٨م ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي (٥,٤ ٪) . كما زادت مساهمة القطاع الصناعي بشكل كبير في صادرات المملكة من السلع غير البترولية ، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية ١١٥ بليون ريال في العام ٢٠٠٨م ، بزيادة قدرها ١٠٪ عن العام المالي السابق ، وذلك بعد أن حققت الصناعات المعتمدة على المنتجات النفطية كالصناعات البتروكيماوية والأسمدة نجاحاً كبيراً على مستويات الأسواق العالمية . وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي المبينة أعلاه ، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع . ونظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة لعام ٢٠٠٨م ، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة المعلومات الصناعية بالصندوق للعام ٢٠٠٧م مقارنة بالعام ٢٠٠٦م. وقد أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي مواصلة النمو الجيد في معظم القطاعات الصناعية بالمملكة . وتظهر الأشكال (١،٢،٣) ملامح واتجاهات هذا الأداء حسب القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠٠٧م مقارنة بالعام ٢٠٠٦م .

فبالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الصناعية ، يوضح الشكل (١) متوسط القيمة المضافة لكل عامل في القطاعات الرئيسية لعامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٧م. حيث يلاحظ خلال العام المالي ٢٠٠٧م أن قطاع المنتجات الكيماوية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل، يليه قطاع مواد البناء فقطاع

الشكل (١) القيمة المضافة لكل عامل بآلاف الريالات

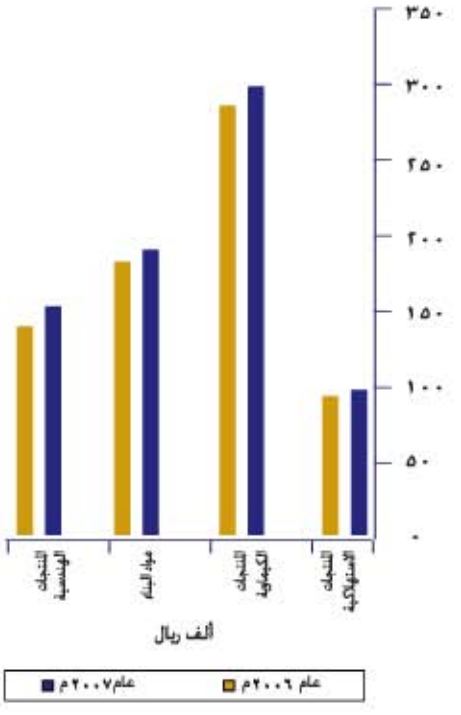

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠٠٧م)

المنتجات الهندسية ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية كأقل متوسط للقيمة المضافة. أما من حيث اتجاهات الأداء لمؤشر متوسط القيمة المضافة لكل عامل خلال العامين ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م ، فيظهر الشكل (١) أن هناك ارتفاعاً في متوسط القيمة المضافة لكل عامل لجميع القطاعات الصناعية الرئيسية . ففي قطاعي المنتجات الهندسية والاستهلاكية ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل في عام ٢٠٠٧م بنسبة ١٠,٥٪ و ٥,٧٪ على التوالي. أما بالنسبة لقطاعي المنتجات الكيماوية و مواد البناء فقد ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل بنسبة (٣,١٪) في عام ٢٠٠٧م.

ومن المؤشرات التي اكتسبت أهمية متزايدة وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية مؤشر معدل الصادرات الصناعية ، حيث تولي خطط الدولة أهمية كبرى لتعزيز الصادرات غير النفطية وخصوصاً الصادرات الصناعية كهدف استراتيجي للاقتصاد الوطني لتخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية .

ويوضح الشكل (٢) نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات لعامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٧م . وبالنظر إلى هذه النسبة لعام ٢٠٠٧م يلاحظ أن قطاع المنتجات الكيماوية يأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٥٢,٨٪) ، يليه قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة (٢١,٧٪) ، فقطاع المنتجات الهندسية بنسبة (١٥,٨٪) وأخيراً قطاع مواد البناء بنسبة(١٠,٠٪) . وتظهر مؤشرات الأداء أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في متوسط نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات لعام ٢٠٠٧م في قطاعي المنتجات الهندسية و المنتجات الاستهلاكية بلغ (٢,٧٪) و(٢,١٪) على التوالي ، في حين لم يظهر تغيراً يذكر في نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في قطاعي المنتجات الكيماوية و مواد البناء في نفس الفترة.

الشكل (٢) نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات

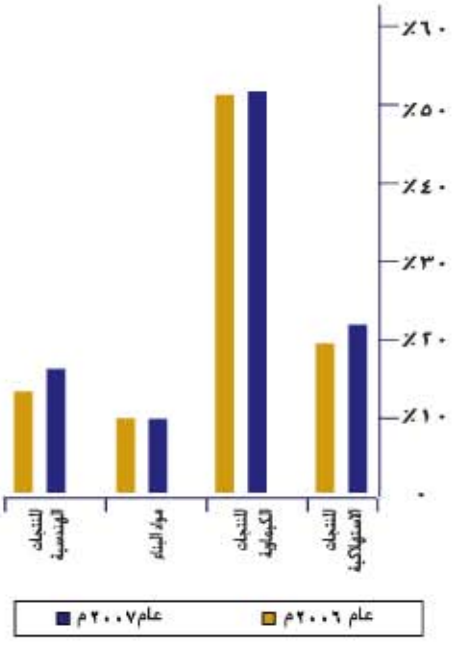

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠٠٧م)

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني . ويظهر الشكل (٣) نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية لعامي ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م . وتظهر معدلات عام ٢٠٠٧م أن قطاع المنتجات الكيماوية يتصدر كافة القطاعات بنسبة عمالة سعودية تبلغ (٣٧,٦٪) ، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة عمالة سعودية تبلغ (٢٥,١٪) فقطاع مواد البناء بنسبة عمالة سعودية تبلغ (٢٤,١ ٪) واخيراً قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة عمالة سعودية تبلغ (٢٠,٨٪) . وبالرغم من أن نسب استخدام العمالة السعودية في القطاعات الثلاث الأخيرة ما تزال تعتبر متواضعة ، إلا أنه وكما يتضح من الشكل (٣) فإن نسب العمالة السعودية تظهر تصاعداً متواصلاً في السنوات الأخيرة. ويشير هذا التطور في معدل توظيف العمالة السعودية في مختلف القطاعات إلى استمرار تعاون القطاع الخاص مع الدولة لزيادة توظيف السعوديين في القطاع الصناعي .

الشكل (٣) نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة

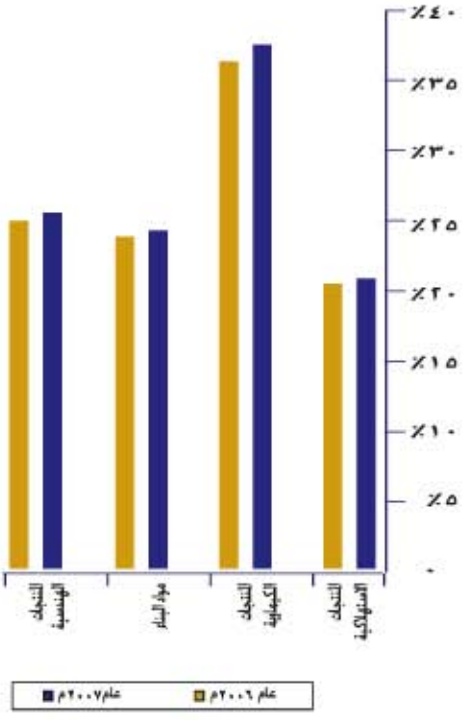

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠٠٧م)

النشاط الإقراضي للصندوق

النشاط الإقراضي للصندوق

أولاً: ملخص النشاط للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨ م)

لازال الصندوق يواصل نشاطه المتميز في دعم وتنمية القطاع الصناعي المحلي وذلك من خلال تقديمه للقروض الميسرة متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى تقديم خدماته الاستشارية للمشاريع التي يقوم بإقراضها في المجالات المالية والفنية والتسويقية والإدارية .

فقد بلغت قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٨,٨١١) مليون ريال بنسبة زيادة قدرها (٣,١٪) عن اعتمادات الصندوق في عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، كما ارتفعت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ بنسبة (١٩٪) لتصل إلى حوالي (٥,٠٥٧) مليون ريال وهي أعلى قيمة تم صرفها خلال عام واحد منذ تأسيس الصندوق، وبلغت تسديدات القروض حوالي (١,٧٣٩) مليون ريال بنسبة زيادة قدرها (١٤٪) عن التسديدات خلال العام السابق .

وبصورة إجمالية ، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٣٠٢٠) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٧٥,٦١٧) مليون ريال ، قدمت للمساهمة في إنشاء (٢١٤٠) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة .

وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات مبلغاً قدره (٤٧,٤٥٨) مليون ريال، سدد منها حتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٣٠,٢٨٣) مليون ريال مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من هذه القروض ، ذلك أن دور الصندوق لا يقتصر فقط على تقديم الدعم المالي لمشاريع القطاع الصناعي بالمملكة بل يتعدى ذلك إلى تقديم خدماته الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية للمشاريع التي يقوم بإقراضها .

وخلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ، اعتمد الصندوق (١٠٧) قرضاً منها (٧٢) قرضاً قدمت لمشاريع جديدة و(٣٥) قرضاً منحت لعمليات توسعة قامت بها مشاريع سبق وأن حصلت على قروض من الصندوق وحققت نجاحاً من خلال دعم الصندوق لها ، مما دفعها إلى توسيع نشاطها رأسياً وأفقياً وتطوير جودة منتجاتها .

كما قام برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق بإصدار (٢٩٢) وثيقة كفالة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ بقيمة إجمالية مقدارها (١١٨) مليون ريال مقابل تمويل من البنوك التجارية بلغت قيمته الإجمالية (٢٧٩) مليون ريال .

الشكل (٤) قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

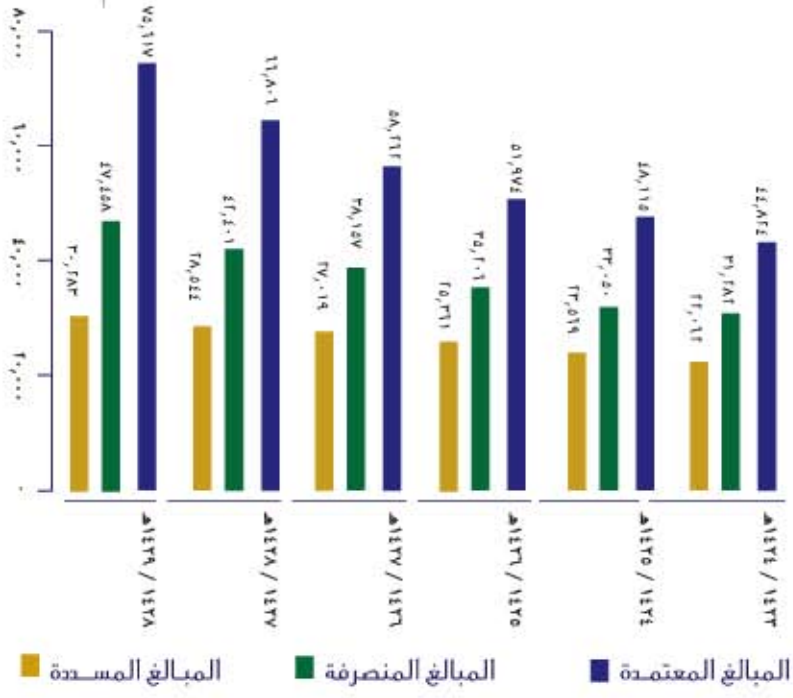

ثانياً:

التوزيع القطـاعي للقروض

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

الشكل (٥) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

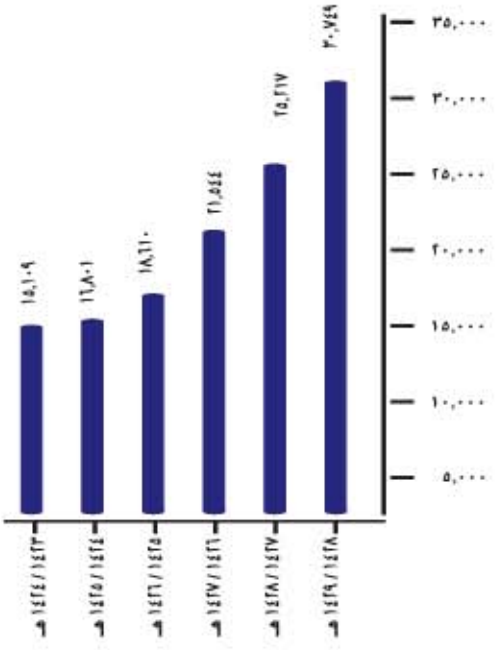

الصناعات الكيميائية :

حجم القروض :

لازال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة له ، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (٣٠,٧٤٩) مليون ريال أي حوالي (٤١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال تلك الفترة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (٣٢) قرضاً تمثل نسبة (٣٠٪) من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٥,٥٣٢) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٦٣٪) من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام قدمت للمساهمة في إقامة (١٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٤) مشروعاً صناعياً قائماً . وبذلك فإن هذا القطاع يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير مما يؤكد تمتع المملكة بميزة تنافسية في هذا المجال من الصناعات وخاصة صناعة البتروكيماويات ، ويؤكد أيضاً ضخامة الاستثمار في مثل هذه الصناعات.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع ستة قروض قيمة كل واحد منها (٦٠٠) مليون ريال لإقامة خمسة مصانع في مدينة الجبيل الصناعية ومصنع واحد في رأس الزور لإنتاج تشكيلة متنوعة من المنتجات تشمل الإيثيلين والبروبيلين والهيكسين والبنزين وخليط وقود المحركات والبولي إيثيلين والبوليستايرين والبولي بروبيلين والكيومين والفينول والأسيتون والبيسفينول والبولي كربونات والجلايكول وسماد فوسفات الأمونيوم والأمونيا وحمض الفسفوريك .

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٤٥٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج البولي بروبيلين وقرضاً آخر قيمته (٢٨٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في مدينة ينبع الصناعية يقوم بإنتاج حبيبات صناعة القوارير ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢١٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في مدينة الجبيل الصناعية يقوم بإنتاج راتنجات الإيبوكسي .

الصناعات الهندسية :

حجم القروض :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (١٤,٨٢٢) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٣٢) قرضاً بلغت قيمتها (١,٠٥٦) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٢٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى مشترك من حيث عدد القروض المعتمدة خلال العام وفي المرتبة الثانية من حيث قيمتها . وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة عشرة مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ قرض قيمته (٢٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج الكابلات الكهربائية وأسلاك النحاس والألمنيوم ، وقرض آخر قيمته (٩٠) مليون ريال لإقامة مصنع في منطقة الخمرة جنوب جدة لإنتاج الكتل الحديدية وقضبان حديد التسليح ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٨٤) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج المحولات الكهربائية .

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٥٧) مليون ريال لتوسعة مصنع لإنتاج سخانات المياه الكهربائية في مدينة الرياض ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٣٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض أيضاً يقوم بإنتاج قطاعات الألمنيوم المدهونة.

الشكل (٦) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

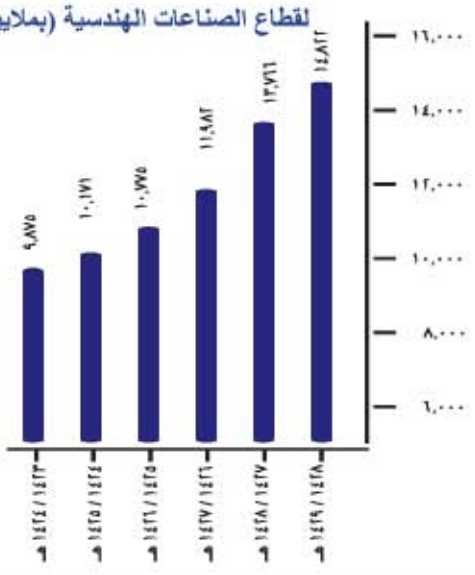

الصناعات الاستهلاكية :

حجم القروض :

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة له ، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (١٢,٩٧٢) مليون ريال أي ما يمثل (١٧٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ :

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (١٧) قرضاً قيمتها (٩٠٣) مليون ريال أي ما يعادل (١٠٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام . وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١١) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (١٧٥) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج المياه المحلاة وآخر قيمته حوالي (٦٤) مليون ريال لإقامة مصنع في حرض لإنتاج العصائر ومنتجات الألبان .

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (٣٢٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بتصنيع منتجات الألبان والمواد الغذائية المتنوعة ، وآخر قيمته حوالي (١٣٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج لفات ورق المناديل .

الشكل (٧) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

صناعة الأسمنت :

حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (٨,٩١١) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٢٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض المعتمدة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ :

اعتمد الصندوق قرضاً واحداً لهذا القطاع خلال العام قيمته (٢٩٦) مليون ريال لتوسعة أحد مصانع الأسمنت في المنطقة الشرقية .

الشكل (٨) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

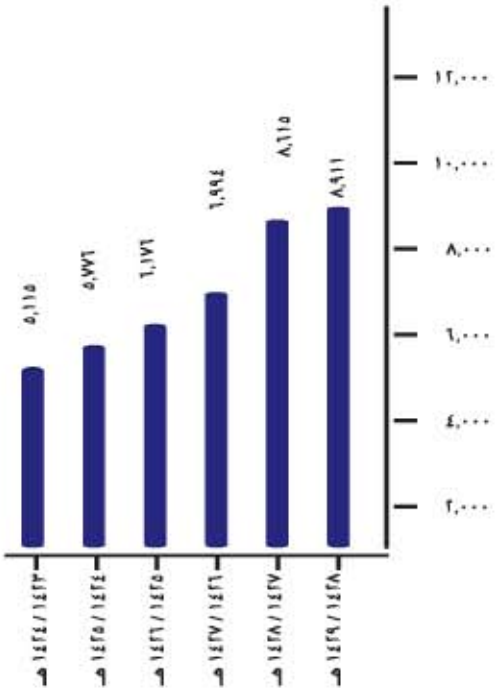

صناعة مواد البناء الأخرى :

حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٧,٥٣٣) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض المعتمدة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٣) قرضاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٩٨٢) مليون ريال، أي ما يمثل (١١٪) من إجمالي القروض المعتمدة خلال العام ، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرض قيمته (١٩٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج بلاط السيراميك والبورسلان ، وأخر قيمته (١٠٢) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الأنابيب الفخارية وملحقاتها ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٨٤) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج الأجزاء الخرسانية مسبقة الصنع والأسقف المفرغة .

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (٤٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في المزاحمية يقوم بإنتاج ألواح وبلاط وبلوكات الجرانيت، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج المواد العازلة من الفايبرجلاس .

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ :

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٥٢) مشروعاً صناعياً منها (٢١) مشروعاً جديداً و(٣١) مشروع توسعة تفاصيلها كما يلي :

القطاع	عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام
الصناعات الكيميائية	١٨
الصناعات الهندسية	٢٠
الصناعات الاستهلاكية	٤
صناعة الأسمنت	٣
صناعة مواد البناء الأخرى	٧
المجموع	٥٢

الشكل (٩) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

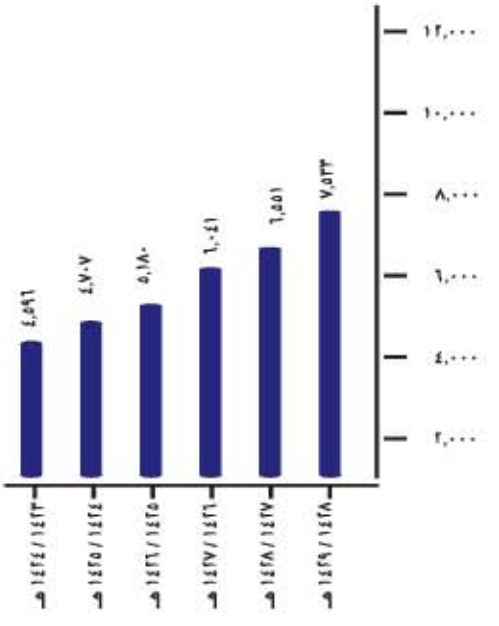

ثالثاً:

التوزيع الجغرافي للقروض

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

منطقة الرياض :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١١٠٨) قرضاً لتمويل (٧٧٧) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل حوالي (٣٧٪) من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه حتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ . وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة، غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة ، إذ بلغت قيمتها (١٦,١٤١) مليون ريال ، أي ما يمثل (٢١٪) من إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٨) قرضاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل (٢٦٪) من عدد القروض المعتمدة خلال العام ، وقد قدمت هذه القروض لإقامة (١٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٥) مشروعاً صناعياً قائماً ، وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة إذ بلغت قيمتها (١,٠٦٩) مليون ريال أي ما يمثل (١٢٪) من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ.

منطقة مكة المكرمة :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٣٠) مشروعاً صناعياً في منطقة مكة المكرمة (٧٨٨) قرضاً بقيمة (١٣,١٧١) مليون ريال ، أي ما يمثل (٢٦٪) من إجمالي عدد القروض و(١٧٪) من إجمالي قيمتها ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (١٨) قرضاً بقيمة (٤٢٦) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٧٪) من عدد القروض وحوالي (٥٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ .

المنطقة الشرقية :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (٨٣٨) قرضاً لإقامة (٥٩٤) مشروعاً بقيمة (٣٣,٧٢٦) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٢٨٪) من إجمالي عدد القروض وحوالي (٤٥٪) من إجمالي قيمتها ، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير (٤٩) قرضاً بقيمة (٦,٢٤٢) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية ، وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ ، بنسبة (٤٦٪) من عدد القروض و(٧١٪) من قيمة القروض المعتمدة خلال العام ، وتأتي هذه النسبة العالية من عدد وقيمة القروض المعتمدة للمنطقة الشرقية من أهمية مدينة الجبيل الصناعية كمنطقة جذب لمثل هذه الاستثمارات الضخمة وخاصة صناعة البتروكيماويات والتي تتمتع المملكة بميزة نسبية فيها .

منطقة المدينة المنورة :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٨١) مشروعاً تقع في هذه المنطقة حتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (١٠٧) قرضاً بقيمة (٨,١٠٩) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٤٪) من عدد القروض وحوالي (١١٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ تسعة قروض لمشاريع في منطقة المدينة المنورة بقيمة (١,٠٤٨) مليون ريال ، أي ما يمثل (٨٪) من عدد القروض و(١٢٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام وفي المرتبة الرابعة من حيث عددها ، وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة .

منطقة القصيم :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥١) مشروعاً صناعياً في منطقة القصيم (٦٢) قرضاً بقيمة (١,٣٠٥) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢٪) من عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ قرضاً واحداً قيمته حوالي (١٨) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج الكتل الحديدية في منطقة القصيم.

مناطق المملكة الأخرى :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (١١٧) قرضاً قيمتها حوالي (٣,١٦٦) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٤٪) من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير ، وتأتي مناطق جازان ونجران وعسير والجوف والحدود الشمالية والباحة على رأس قائمة هذه المناطق.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ قرضين قيمتهما حوالي تسعة ملايين ريال لإقامة مشروعين في منطقة عسير أحدهما لإنتاج خزانات البولي إيثلين والآخر لإنتاج الحلويات .

رابعاً:

تمويل المشاريع المختلطة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية ، ومن هذا المنطلق دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة ، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة ، وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة .

ولا يشترط الصندوق وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يمتلكها أجانب بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يمتلكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٥٨٨) مشروعاً أي ما يمثل (٢٧٪) من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة ، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (٢٨,٥١٧) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٣٨٪) من إجمالي قيمة قروض الصندوق ، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع (٣٤٪) من رأس مالها .

ومما يجدر ذكره أن (١٠٥) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (٨,٠٩١) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض . ويأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع ، إذ بلغت حصته منها (٦٠٪) يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته (٢٤٪) ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة (١١٪) .

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٢٨/١٤٢٩هـ اعتمد الصندوق (٢٣) قرضاً لإقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٣,٧٤٦) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٤٣٪) من اعتمادات الصندوق خلال العام ، وتوزعت قروض هذه المشاريع الجديدة بواقع سبعة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وستة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وقرضين لقطاع مواد البناء وقرضاً واحداً لكل من قطاعي الصناعات الاستهلاكية والصناعات الأخرى .

وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٣٤١٧) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل حوالي (٢٥٪) من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ والتي تبلغ حوالي (١٣٨٩٢) فرصة عمل .

خامساً:
برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

شهد العام الثالث لانطلاقة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداءً متميزاً ، إذ اعتمدت إدارة البرنامج خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ إصدار (٢٩٢) كفالة ، أي بمعدل نمو بلغ (١١٪) مقارنة بعدد الكفالات التي أصدرها البرنامج في العام السابق بمبلغ إجمالي قدره (١١٨) مليون ريال مقابل اعتمادات قدمتها البنوك بمبلغ (٢٧٩) مليون ريال لصالح (٢١٠) منشأة صغيرة ومتوسطة .

هذا وقد بلغ إجمالي عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج منذ انطلاقه مع بداية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ وحتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ (٦٠٧) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (٢٦٨) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك بمبلغ (٦٠٨) مليون ريال لصالح (٤٥٧) منشأة صغيرة ومتوسطة .

وقد تصدر قطاع المقاولات مجموع الكفالات التي أصدرها البرنامج حتى نهاية العام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ بعدد (١٨٤) كفالة بقيمة (٦٨) مليون ريال ، أي بنسبة (٣٠٪) من عدد الكفالات و(٢٥٪) من قيمتها ، يليه قطاع الخدمات بعدد (١٨٠) كفالة بقيمة (٨٢) مليون ريال، أي (٣٠٪) من عدد وقيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج ، ويأتي في المرتبة الثالثة القطاع الصناعي بعدد (١٧٧) كفالة بقيمة (٨٧) مليون ريال، أي (٢٩٪) من عدد الكفالات و(٣٣٪) من إجمالي قيمتها ، أما الكفالات المتبقية وعددها (٦٦) كفالة وتمثل (١١٪) من عدد الكفالات الصادرة فقد توزعت بين القطاعات: التجاري (٣٢) والطبي (٩) والتعليمي (١١) والزراعي (٢) والترفيهي (٢) ، ويتضح بذلك أن القطاع الصناعي يتصدر القطاعات الأخرى من حيث قيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج .

وتأتي المنطقة الوسطى في المقدمة من حيث عدد وقيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج حتى نهاية العام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ بعدد (٣٤٨) كفالة بقيمة (١٥٤) مليون ريال ، أي ما يمثل (٥٧٪) من مجموع عدد وقيمة الكفالات الصادرة ، تليها المنطقة الغربية بعدد (١١٤) كفالة بقيمة (٥١) مليون ريال ، ثم المنطقة الشرقية بعدد (٩١) كفالة بقيمة (٣٨) مليون ريال . وعلى الرغم من تصدر المناطق الرئيسية الثلاث المشار إليها لعدد الكفالات الصادرة ، إلا أن الأداء في عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ أظهر ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الكفالات الممنوحة للمنطقتين الجنوبية والشمالية، حيث ارتفع عدد الكفالات الصادرة للمنطقة الشمالية من (٧) كفالات في عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ إلى (١٣) كفالة في عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ، فيما ارتفعت الكفالات الصادرة للمنطقة الجنوبية من (١١) كفالة في عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ إلى (٢٢) كفالة في عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ ، وهو تطور يعكس جهود برنامج كفالة في الترويج لخدماته من خلال السعي لتحقيق توازن في التوزيع الجغرافي للكفالات .

وتصدر البنك الأهلي التجاري بقية البنوك التجارية من حيث عدد وقيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج منذ إنشائه وذلك بعدد (١٩٠) كفالة بقيمة (٨٨) مليون ريال ، أي ما يمثل (٣١٪) من إجمالي عدد الكفالات و(٣٣٪) من إجمالي قيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج منذ انطلاقته وحتى نهاية عام التقرير، يليه بنك الرياض بعدد (١٢٧) كفالة بقيمة (٤٥) مليون ريال ، علماً بأن بنك الرياض تصدر البنوك في عدد الكفالات التي أصدرها البرنامج عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ .

والجدير بالذكر أن المشاريع المملوكة لسيدات أعمال حصلت على (٤١) كفالة من مجموع الكفالات التي أصدرها البرنامج حتى نهاية عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ .

جدول (١) عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها الصندوق حتى نهاية عام ١٤٢٨ / ١٤٢٩هـ حسب البنوك التجارية الممولة

الجهة الممولة	عدد الكفالات	قيمة الكفالات (ريال سعودي)	إجمالي التمويل (ريال سعودي)
البنك الأهلي التجاري	١٩٠	٨٨,٤٣٣,١٢٠	١٨٠,٠٢٠,١٨٨
بنك الرياض	١٢٧	٤٤,٧٩٩,٠٠١	١٠٤,٠٤٧,٦٧٠
ساب	٨١	٥١,٥٤٧,٥٠٠	١٠٤,٩٩٠,٠٠٠
مصرف الراجحي	٧٧	٤٠,٨٦٥,٠٠٠	١٠٨,٢٧٨,٠٠٠
البنك العربي الوطني	٩٣	٢٤,٦١٢,٧٥٠	٦٨,٣١٣,٠٠٠
البنك السعودي الفرنسي	٢٢	١١,٥٤٣,٧٥٠	٢٧,٢٥٠,٠٠٠
مجموعة سامبا المالية	١٣	٥,٥٩٧,٥٠٠	١٢,٧٧٠,٠٠٠
بنك الجزيرة	٤	٩٩٣,٥٠٠	٢,١٨٧,٠٠٠
الإجمالي	٦٠٧	٢٦٨,٣٩٢,١٢١	٦٠٧,٨٥٥,٨٥٨

سادساً:

القــوى البشـريــة والتدريــب

تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق ، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي ، مراجعة الحسابات ، تقنية المعلومات ، الدراسات الاقتصادية والإحصائية ، التسويق ، المحاسبة المستندية والعلوم المالية ، الإدارة ، الدراسات والاستشارات الفنية ، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها .

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٣٣٥) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق، إذ تم تدريب (٢٢٥) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج ، حيث حصل (٥٢) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج بينما حصل (٣٥) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق.

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العلمية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام .

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ، حيث تم توظيف (٩٩) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات وأقسام الصندوق .

محمد بن سالم الدبيب

المدير العام المكلف

دورة تقييم المشاريع الصناعية والهيكل التنظيمي للصندوق

دورة تقييم المشاريع الصناعية

تحرص إدارة الصندوق كل الحرص على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمتين، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم .

وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تمليها ظروف التطبيق العملي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني .

ويوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض، وعمليات صرف الالتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين :

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع

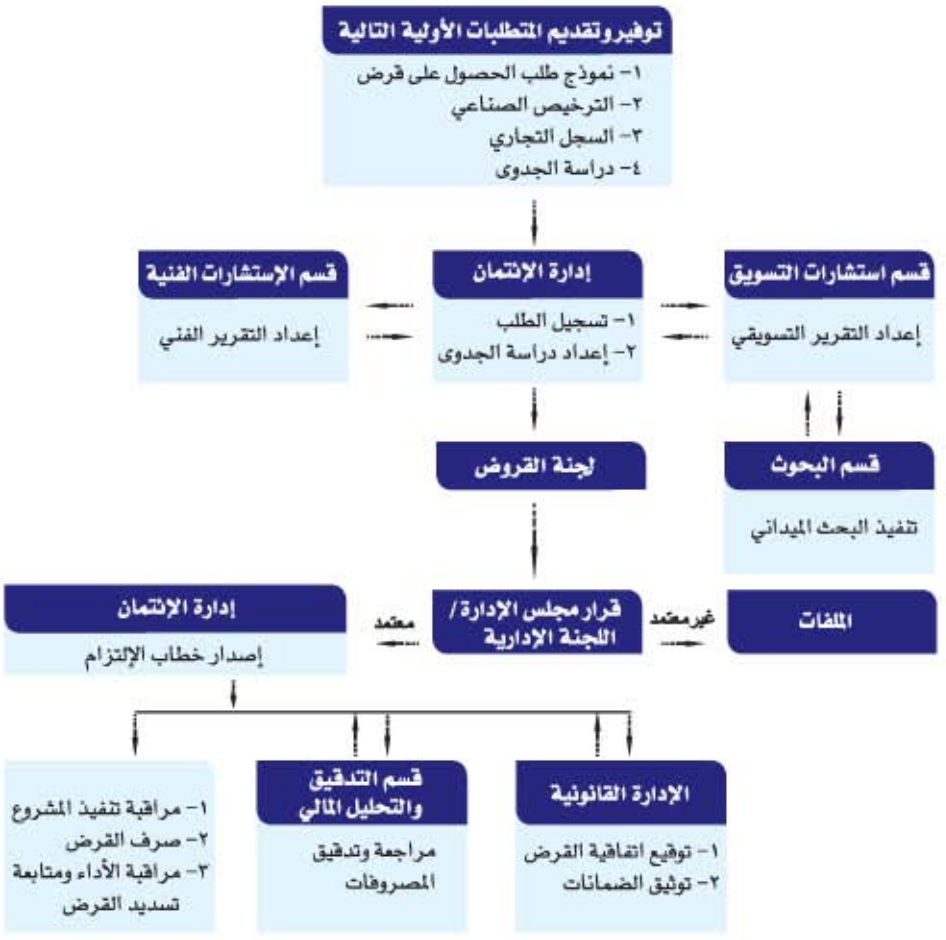

ملاحظات:

١- تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢- تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع إختصار بعضها

الهيكل التنظيمي للصندوق

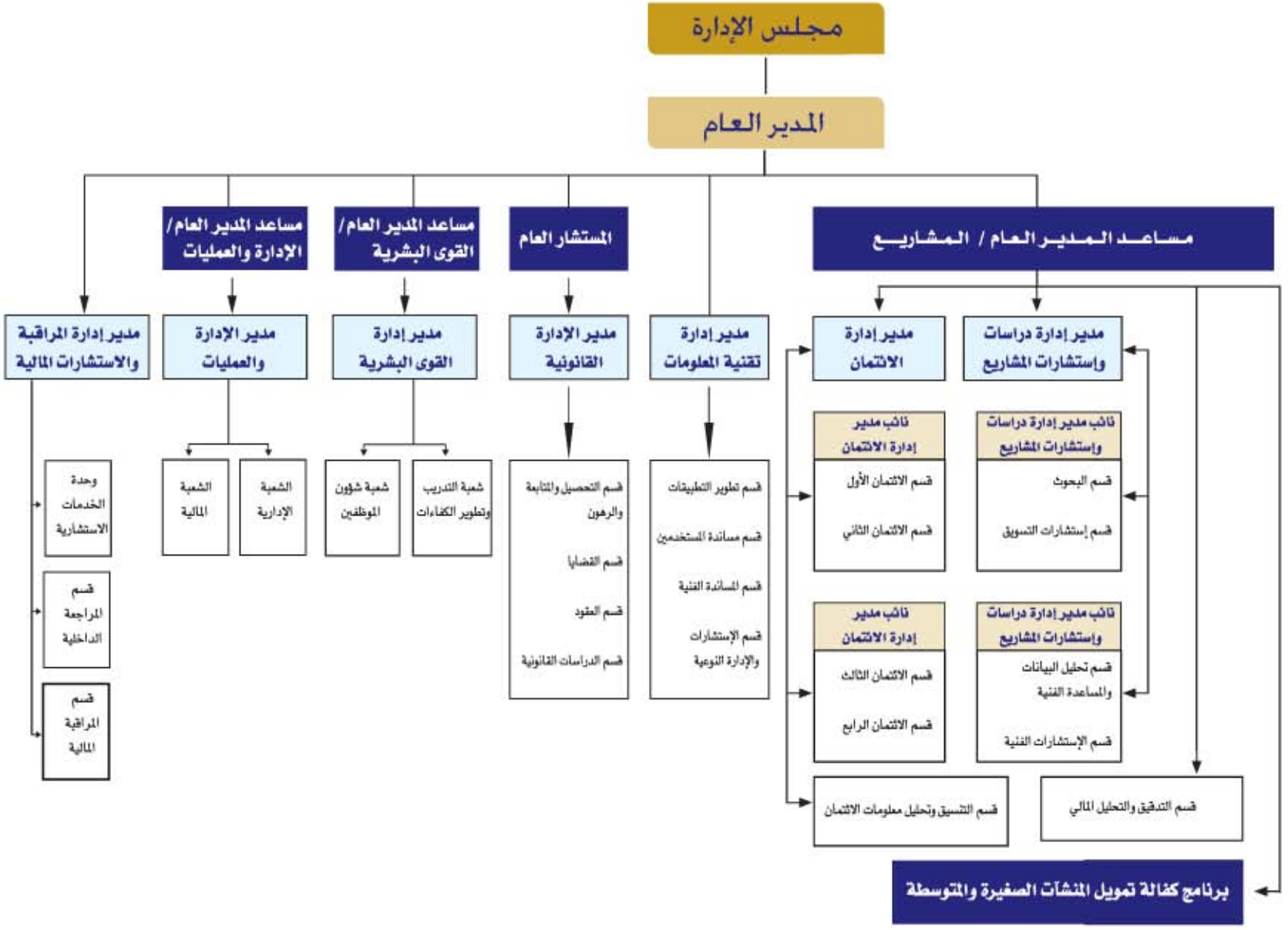

إدارة تحت المجهر
إدارة القوى البشرية

تمثل إدارة القوى البشرية إحدى إدارات الصندوق الرئيسة حيث تتولى كافة المهام والمسؤوليات ذات العلاقة بالقوى البشرية العاملة بالصندوق من خلال شعبتين رئيستين تتكون كل منهما من أقسام متخصصة إضافة إلى وحدة الأنظمة وتصنيف الوظائف.

أولاً :
شعبة شؤون الموظفين

تتكون شعبة شؤون الموظفين من قسم التوظيف ، قسم الرواتب والفوائد وقسم المساندة الإدارية وتؤدي الشعبة مهامها ومسؤولياتها من خلال أقسامها المتخصصة على النحو التالي :

(أ) قسم المساندة الإدارية :

- تنفيذ إجراءات التعيينات والترقيات والزيادات السنوية لموظفي الصندوق السعوديين بناءً على تقارير الأداء السنوية استناداً إلى اللوائح والأنظمة والتوجيهات التي تصدر في هذا الشأن من الإدارة العامة.
- تنفيذ إجراءات التعاقد مع الموظفين غير السعوديين بالصندوق مع متابعة منحهم الإقامات النظامية وتأشيرات السفر والعودة وكافة الإجراءات ذات العلاقة بالمتعاقدين بناءً على القواعد المعتمدة والتوجيهات الصادرة ومواد العقد ونظام العمل السعودي.
- تنفيذ إجراءات منح الإجازات بمختلف أنواعها لموظفي الصندوق وفق مواد اللائحة الداخلية لتنظيم العمل بالصندوق وعقود الموظفين المتعاقدين.
- القيام بإجراءات تخصيص السكن العيني للموظفين مع متابعة وتنفيذ ما يتعلق بذلك من سياسات وقواعد وضوابط .
- متابعة إعداد وتنفيذ الأهداف والإجراءات العامة المتعلقة بشؤون الموظفين وفق الأنظمة والسياسات المعتمدة.

(ب) قسم الرواتب والفوائد :

- إعداد وتدقيق ومتابعة رواتب وفوائد الموظفين وفق القواعد والضوابط المالية والإدارية المعتمدة.
- المشاركة في إعداد تكلفة الوظائف والتدريب عند إعداد الميزانية التقديرية في كل عام مالي.
- العمل على تنفيذ أهداف إدارة القوى البشرية المقررة في كل عام مالي فيما يتعلق بالرواتب والفوائد وما يتصل بها من أنظمة وسياسات إلى جانب تطبيق أنظمة الحاسب الآلي في أعمال القسم.

(ج) قسم التوظيف :

- تنفيذ الخطط اللازمة لتوظيف القوى العاملة المؤهلة لإشغال وظائف الصندوق لسد حاجة العمل بالصندوق من الكفاءات الوطنية والخبرات الأجنبية بناءً على الميزانية المعتمدة.
- العمل على بناء علاقات مهنية جيدة مع الجامعات والمعاهد المتخصصة لاستقطاب الكفاءات السعودية للعمل بالصندوق مع استخدام كافة وسائل الاتصال المناسبة لتحقيق هذه الغاية من خلال الإعلان في الصحف والمشاركة في أيام المهنة بالجامعات والاتصال المباشر بالمختصين فيها إلى غير ذلك من الوسائط المتاحة.

ثانياً :
شعبة التدريب وتطوير الكفاءات :

تتكون شعبة التدريب وتطوير الكفاءات من وحدة التدريب الداخلي والخارجي ووحدة تطوير الكفاءات حيث تؤدي الشعبة المهام التالية :

- إعداد وتنفيذ خطط وبرامج التدريب اللازمة لموظفي الصندوق داخل وخارج المملكة بالتنسيق مع مدراء الإدارات والأقسام وفي نطاق الميزانية التقديرية المعتمدة في كل عام مالي.
- إعداد الميزانية التقديرية للتدريب بالصندوق وفق متطلبات التدريب في الداخل والخارج.
- إعداد الدراسات والتوصيات اللازمة لتطوير وتنمية سياسات التدريب المحلي والخارجي.
- إعداد برامج متخصصة لتطوير كفاءات الموظفين السعوديين وفق الفئات الوظيفية المعتمدة بما ينسجم مع التدرج الوظيفي المعتمد والعمل على إعداد الخطط اللازمة لتنفيذها.
- تنشيط قنوات الاتصال مع مراكز التدريب والهيئات المتخصصة وبيوت الخبرة المهنية ذات العلاقة بطبيعة عمل الصندوق بهدف إلحاق الكوادر السعودية بها في برامج التدريب النظرية والعملية مع الحرص على مشاركة مهنيي الصندوق والمسئولين فيه في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش المتخصصة.

ثالثاً:
وحدة الأنظمة وتصنيف الوظائف :

- إعداد الدراسات والاستشارات الخاصة بأنظمة وقواعد ولوائح القوى البشرية في الصندوق مع إعداد ومراجعة الأوصاف الوظيفية القائمة والمستخدمة وفق قواعد وصف وتصنيف الوظائف المعتمدة مع تطبيقها على العمليات الإدارية المتعلقة بالموظفين سواء عند التعيين أو الترفيع أو النقل أو تحوير الوظائف.
- المشاركة في إعداد الأهداف العامة للإدارة وإعداد ومراجعة سياسات وإجراءات الإدارة إلى جانب المشاركة في إعداد برامج التدرج الوظيفي وتطوير الكفاءات لمختلف إدارات الصندوق.

دراسة اقتصادية :
القدرة التنافسية للصناعة السعودية وكفاءة الإنتاج

دراسة اقتصادية :

القدرة التنافسية للصناعة السعودية وكفاءة الإنتاج

تُعرّف القدرة التنافسية للصناعة بأنها «قدرة القطاع الصناعي متمثلاً في الشركات الصناعية المحلية على منافسة الشركات العالمية الكبرى في السوقين المحلي والدولي». وتستمد الشركات العاملة في القطاع الصناعي قدرتها التنافسية من عدة عوامل أهمها: خفض التكاليف، تحسين الجودة، كفاءة التسويق، استخدام التقنية الحديثة، الارتقاء بمستوى المهارات الفنية والإدارية، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية الكلية المحفزة، حيث تلعب السياسات التي تتبعها الدولة لرفع كفاءة الإنتاج الصناعي دوراً رئيسياً في رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، ومن ثم طاقاته وقدراته الإنتاجية. ولهذا، فإن هناك ارتباطاً كبيراً بين التنافسية والإنتاجية، حيث يترتب على ارتفاع القدرات التنافسية زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروعات. والفارق كبير بين الميزة النسبية Comparative Advantage ، والميزة التنافسية Competitive Advantage . فالميزة النسبية هي ميزة معطاة ، تنشأ من مجرد توافر الموارد كالنفط أو الحديد...الخ ، في حين أن الميزة التنافسية تعكس ميزة مكتسبة، تنشأ بتوظيف الموارد وعناصر الإنتاج التوظيف الأمثل، سواء من خلال الشركات المحلية أو الأجنبية أو هما معاً. وبناءً عليه، تعاني معظم الدول النامية من مشكلة ضعف القدرة التنافسية (رغم توافر الميزات النسبية) ، وذلك بسبب انخفاض المعرفة الفنية والمهارات التنظيمية التي توهلها للدخول في المنافسة مع الشركات العالمية وتعظيم العائد والقيمة المضافة من الموارد الوطنية. وبناءً عليه، نستعرض أدناه محددات وشروط وآليات الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة من واقع التجارب والرؤى المقارنة، ثم لواقع الصناعة السعودية ومؤشرات أدائها، وأخيراً مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى رفع مستوى تنافسية الصناعة الوطنية.

محددات الارتقاء بالقدرات التنافسية للصناعة في ضوء التجارب المقارنة :

إن نجاح الكثير من الدول، وخاصة الدول النامية في شرق وجنوب شرق آسيا في الارتقاء بقدراتها التنافسية خلال العقدين الماضيين ، يؤكد على أن هناك آليات وأدوات يمكن من خلالها الارتقاء بالقدرات التنافسية، سواء بالنسبة للاقتصاد ككل أو بالنسبة للمشروع الصناعي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

[١] عناصر الإنتاج:

وهذه تشير إلى وجود أو عدم وجود مستلزمات الإنتاج مثل الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة ، وتوفر المواد الخام اللازمة، وتجهيزات البنية التحتية والتمويل وغيره. وعناصر الإنتاج ليست ساكنة ، ولكنها عناصر ومستلزمات يمكن أن تتحسن ويرتفع مستواها باستمرار ، وأن تصبح أكثر تخصصاً بمرور الوقت.

[٢] إستراتيجية الشركات وقدراتها التنافسية:

وهنا يشار إلى المنافسة بين الشركات العاملة في تجمع اقتصادي أو قطاع أو صناعة ما. والمنافسة توفر الدافع للإبداع والحافز على الابتكار ورفع مستوى الأعمال وفق أحدث التقنيات والمواصفات، فالشركات تتنافس فيما بينها للحصول على حصة من السوق وتعزيز هوامش أرباحها.

[٣] عناصر الطلب:

ينبغي على الشركات القيام بتقييم احتياجات السوق وتوجهات ورغبات المستهلكين الشرائية، ومدى إقبالهم على المنتجات، فوجود مستهلكين مقبلين على طلب المنتجات وراغبين في شرائها يدفع للابتكار ويحفز على الإبداع ويرفع درجة التنافس بين الشركات.

[٤] الأنشطة والمؤسسات المساندة:

تلعب الجامعات والاتحادات والهيئات الصناعية ومؤسسات ومراكز التدريب المهني والصناعي دوراً مهماً في بناء ونشر المعرفة وثقافة الإنتاج. ففي بلد كماليزيا، شجعت الدولة الاستثمار في التعليم والتدريب واستقطبت كبريات مؤسسات التدريب المهني والصناعي لفتح فروع لها لتدريب ورفع مهارة عنصر العمل. كما تلعب مؤسسات المجتمع المتعاونة دورها في تنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص والهيئات الأكاديمية. وتعزز الجهود المشتركة التي تتكون من خلال هذه المؤسسات الروابط التي تربط بين مؤسسات المجتمع والمواطنين وتسهل عملية تجميع وتحليل المعلومات وتدفقها.

[٥] التجمعات/التكتلات الاقتصادية والصناعية:

وتتكون التجمعات أو التكتلات الاقتصادية من مجموعة متعددة من الصناعات والشركات والمؤسسات ذات الصلة المتقاربة جغرافياً والمرتبطة بعضها ببعض، ولها أهداف مشتركة ومكملة. وتساعد هذه التجمعات أو التكتلات على رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية من خلال الإطلاع على أفضل الممارسات المهنية، كما أنها تحفز على الإبداع والابتكار، وتوفير فرص جديدة للأعمال والاستثمار.

[٦] دور الدولة:

فالدولة لها دور أساسي في التشجيع على التنافسية والدعوة لها، من خلال برامج التعليم والتدريب المتخصصة أو الاستثمار في مشروعات البنية التحتية أو إزالة الحواجز التي تواجه المنافسة الوطنية من خلال إلغاء بعض اللوائح والأنظمة أو تغييرها أو القيام بدور المستهلك للمنتجات والخدمات ...الخ.

واقع أداء قطاع الصناعة السعودية:

(هيكل الصادرات، إنتاجية عنصر العمل، التكوين الرأسمالي الثابت):

هناك مجموعة من المتغيرات يمكن من خلالها التعرف على تطور مؤشرات أداء قطاع الصناعة وفي مقدمتها **هيكل الصادرات:** فكما هو موضح بالجدول رقم (٢)، نلاحظ أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنهاية ٢٠٠٧م بلغ حوالي ٨٧٧ بليون ريال، شكلت الصادرات النفطية حوالي ٨٨٪ منها. وعلى مدى السنوات الماضية، لوحظ أن هناك ثبات في هيكل الصادرات. ويدل هذا المؤشر على شدة اعتماد المملكة على الصادرات النفطية، مما يجعلها في وضع أقل تنافسية على المستوى العالمي، نظراً لانخفاض المحتوى التقني لصادراتها.

جدول (٢) : هيكل الصادرات السعودية (٢٠٠٤م – ٢٠٠٧م) (بليون ريال)

	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م
إجمالي الصادرات السلعية	٤٧٢,٥	٦٧٧,٢	٧٩١,٣	٨٧٧,٥
الصادرات النفطية	٤١٥,٣	٦٠٥,٩	٧٠٥,٨	٧٧٣,٠
الصادرات غير النفطية	٥٧,٢	٧١,٣	٨٥,٥	١٠٤,٥

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط.

يبين لنا الجدول رقم (٣) تطور الهيكل التقني للصادرات المصنعة السعودية، ولبعض دول العالم في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٠٦م. فمازال الهيكل التقني لصادرات المملكة المصنعة يعتمد بالشكل الأكبر على المنتجات متوسطة التقنية (وتشمل المعدات الكهربائية وغير الكهربائية والكيماويات ومعدات النقل والمطاط والبلاستيك والمعادن الحديدية وغير الحديدية والمنتجات المكررة والمنتجات المعدنية والمعادن الإنشائية والخزف)، حيث تمثل الجزء الأكبر من صادرات المملكة ، ومع ذلك فإن نصيبها قد انخفض من ٩٢٪ إلى ٨١٪ خلال الفترة المذكورة لصالح المنتجات منخفضة التقنية (وتشمل الورق والغزل والنسيج والصناعات الغذائية والأخشاب)، والتي زاد نصيبها من ٧٪ إلى ١٦٪ خلال الفترة المذكورة . أما فيما يختص بالمنتجات عالية التقنية (مثل الحاسبات ومنتجات الفضاء والإلكترونيات والأدوية والأدوات العلمية)، وهي المنتجات التي يفترض أن تعكس مستوى القدرة التنافسية، فإنها تشكل نصيباً ضئيلا من صادرات المملكة، رغم ارتفاع حصتها من إجمالي الصادرات المصنعة من ١٪ عام ١٩٩٠م إلى ٣٪ عام ٢٠٠٦م.

جدول (٣) : المحتوى التقني للصادرات المصنعة في عينة من الدول (١٩٩٠م - ٢٠٠٦م)

الدولة	صادرات مرتفعة التقنية ٪		صادرات متوسطة التقنية ٪		صادرات منخفضة التقنية ٪	
	١٩٩٠م	٢٠٠٦م	١٩٩٠م	٢٠٠٦م	١٩٩٠م	٢٠٠٦م
السعودية	١	٣	٩٢	٨١	٧	١٦
مصـــــر	١	١	٤٠	٨٠	٥٩	١٩
تـــونس	٦	١٣	٣٤	٣٢	٦٠	٥٥
الأردن	١٤	١٤	٧٦	٤٥	١٠	٤١
إندونيسيا	١	١٠	٤٦	٥٢	٥٣	٣٨
الصيـــن	١١	٣٩	٣٢	٣٢	٥٧	٢٩
ماليزيـــا	٤١	٥٦	٢٧	٢٩	٣٢	١٥

المصدر: تم حساب النسب من قاعدة بيانات Comtrade – التصنيف وفقاً لمعايير الـ OECD

وفي المقابل ، وكما يوضح الجدول (٣) ، نجد أن هناك دولاً عربية أخرى، مثل مصر وتونس ، نجحت في تخفيض اعتمادها على المنتجات منخفضة التقنية ، ورفعت من نصيب المنتجات متوسطة التقنية (مصر)، أو مرتفعة التقنية (تونس) في هيكل صادراتها. وتعتبر كل من الصين وماليزيا وإندونيسيا من أفضل دول العالم في مجال تحسين هيكل صادراتها باتجاه الصادرات عالية التقنية، وتعتبر ماليزيا من بين الأفضل أداءً في هذا المجال، إذ وصلت صادراتها من المنتجات مرتفعة التقنية إلى أكثر من نصف الصادرات في عام ٢٠٠٦م . ولا يخفى الدور الهام الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية في تحقيق هذا التقدم، حيث تستحوذ الشركات الأجنبية على أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات في الصناعة الماليزية. وعليه فمن خلال المقارنة يتضح أن المملكة وعلى الرغم من التحسن الطفيف في هيكل صادراتها المصنعة لا تزال تواجهها تحديات كبيرة في مجال التنافسية من هذا المنظور.

أما فيما يختص بإنتاجية عنصر العمل:

والتي تمثل مؤشراً مهماً للأداء الاقتصادي، فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، تبين أن إنتاجية العامل بالمملكة - مقاسة بالقيمة المضافة للعامل - انخفضت بمتوسط سنوي مركب قدره ٢,٤٪ خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٥م ، حيث بلغت إنتاجية العامل (باستخدام الأسعار الثابتة للدولار- ١٩٩٠م) مبلغ ٢٨٩١٣ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥م. ورغم أن هذه القيمة لا تزال مرتفعة مقارنة ببباقي دول منظمة العمل الدولية، إلا أن نسبة النمو السالبة تعد الأعلى أيضاً في دول المنظمة باستثناء العراق وقطر. وقد استمر هذا الاتجاه في العام ٢٠٠٦م حيث بلغ مؤشر النمو -١٪ خلال الفترة من ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٦م.

وفيما يتعلق بالتكوين الرأسمالي الثابت:

فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت من حوالي ١٨٠,٢ بليون ريال سعودي في عام ٢٠٠٤م إلى حوالي ٣١٢ بليون ريال سعودي في عام ٢٠٠٧م، إلا أن زيادة نسبة هذا التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تكن بنفس النسبة، حيث ارتفعت هذه النسبة من ١٩,٢٪ إلى ٢١,٨٪ خلال الفترة المذكورة. ويمكن إرجاع هذا الثبات النسبي إلى الطفرة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن عائدات النفط. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لبيانات الانكتاد (UNCTAD)، فإن حوالي ٣٠٪ من التكوين الرأسمالي الثابت في عام ٢٠٠٧م يمثل استثمارات أجنبية متدفقة للداخل (والاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم آليات الارتقاء بالقدرة التنافسية) ، ويعد هذا مؤشراً إيجابياً، حيث أن هذه النسبة كانت أقل من ٥٪ خلال الفترة من عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠٥م.

تطور القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة السعودية في ضوء المؤشرات العالمية:

لا يمكن لقطاع الصناعة في أي بلد الارتقاء بقدراته التنافسية، إلا إذا كانت هناك بيئة اقتصادية كلية داعمة، تمكنه من الانطلاق والمنافسة بقوة سواء على المستوى المحلي أو الخارجي. ولهذا فإن تنافسية الاقتصاد الكلي وتحسن مؤشراته واستقرارها تشكل شرطاً مسبقاً وأساسياً لنجاح وانطلاق وتنافسية الصناعة. وكافة المؤشرات المحلية والدولية، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على أن بيئة الاقتصاد الكلي أصبحت عالية التنافسية ومن ثم تشكل محفزاً قوياً لانطلاق وتنافسية الصناعة الوطنية.

فقد شهدت المملكة تحسناً كبيراً في أدائها في مؤشرات مثل مؤشر سهولة القيام بالأعمال ومؤشر التنافسية العالمي. ففي مؤشر سهولة قيام الأعمال Doing Business Index ، احتلت المملكة مركزاً مرموقاً (المرتبة الـ ١٦ عام ٢٠٠٨م) بعد أن كانت في المرتبة ٢٥عام ٢٠٠٧م (من بين ١٨١ دولة). وفي مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index احتلت المملكة المرتبة ٢٧ في عام ٢٠٠٨م، صعوداً من المرتبة ٣٥ عام ٢٠٠٧م (من بين ١٣٤ دولة). فهذان المؤشران يعكسان تطور البنية الأساسية والظروف الاقتصادية الكلية وكفاءة حجم الأسواق ضمن مجموعة أخرى من المتغيرات التي تعكس مستوى تنافسية الاقتصاد.

مقترحات لتحسين القدرة التنافسية للصناعة السعودية:

تحظى قضية رفع تنافسية الاقتصاد الوطني باهتمام كبير من قبل كافة الجهات، وليس أدل على ذلك من تحسن المؤشرات التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي للمملكة على النحو الذي عرضنا له أعلاه. إلا أن الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة الوطنية تحديداً، سيبقى محكوماً بقيام الأطراف المعنية بدورها المنشود، وذلك على النحو التالي:

دور الدولة:

- متابعة التطوير في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع ضمان الشفافية والكفاءة في الأداء، وتوفير قواعد دقيقة للمعلومات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية. كما ينبغي أن يتركز الاهتمام على تطوير مؤسسات التعليم العام والعالي وخاصة التعليم التقني بما يضمن تلبية متطلبات الصناعة.
- تعزيز ودعم إقامة المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة باعتبارها أداة مهمة لدعم تنافسية الاقتصاد والصناعة الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية ذات التقنيات العالية،على أن تقدم مختلف التسهيلات للمستثمرين في هذه المدن، وهو ما تم مؤخراً بقرار مجلس الوزراء الصادر في (٢٦ ذي القعدة ١٤٢٩هـ)، الذي منح تيسيرات وحوافز ضريبية للمستثمرين في (٦) مدن تنموية جديدة.
- دعم سياسات تشجيع قيام حاضنات الأعمال الصناعية والتقنية بالإضافة إلى التجمعات الصناعية لينشط فيها القطاع الخاص، ومتابعة تطور أدائها، على أن تغطي هذه التجمعات مختلف المناطق، كل بحسب ميزته النسبية، ولتشمل كافة الصناعات التصديرية وغير التصديرية. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى قرار مجلس الوزراء في (١٥ صفر ١٤٢٨هـ)، الذي وافق على البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية بالتعاون مع القطاع الخاص في العديد من الصناعات. وقد توافق هذا القرار مع ما خلص إليه مشروع الإستراتيجية الوطنية للصناعة ، حيث اعتُبرت التجمعات الصناعية أحد أهم محاور إنجازها.
- ضرورة بث الوعي بأهمية التنافسية ومفاهيم رفع القدرة الإنتاجية والكفاءة، مع تعميق ومراجعة جهود التكامل الصناعي مع الدول الأخرى، وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتقييم حجم الإنجاز الذي تحقق ومعوقات إنجاز الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية الموقعة بين دول المجلس عام ١٩٩٨م .

دور الشركات والمنشآت الصناعية :

- تحسين رأس المال البشري من خلال رفع قدرة ومهارات العاملين سواء في المجال الفني أو الإداري وتوفير التدريب اللازم لهذا الغرض. كما ينبغي رفع المهارات التسويقية والتوزيعية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ، مع دراسة الأسواق العالمية وآليات الطلب العالمي والتوجه نحو الصناعات الأعلى تقنية والأكثر استقراراً في الأسواق العالمية .
- تطوير أنظمة متقدمة للبحث والتطوير واعتماد كافة أساليب نقل التقنية وتشجيعها سواء من خلال دعم وجود الشريك الأجنبي المتميز أو من خلال الاتفاقيات الفنية. كذلك إجراء إصلاح إداري وهيكلي داخل الشركات الصناعية ، بما يسمح بنمو المهارات وتنمية روح الابتكار والإبداع، مع ضمان التزامها بمعايير الحوكمة، وتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

موضوع تحت الأضواء :

«ملخص دراسة قطاعية صناعية لمنتج حديد التسليح»

تستخدم قضبان حديد التسليح كعناصر تعزيز وتسليح مباني الخرسانة الأسمنتية المسلحة وذلك لتحمل ثقل الإنشاءات . وتشكل قضبان حديد التسليح مقاس (١٢) ملم نحو ١٩٪ من إجمالي الطلب، أما مقاس ١٤ملم فتمثل ٢٩٪ ، ومقاس ١٦ملم ٢٧٪ . وقد زاد الطلب على المقاسات الكبيرة أي مقاس ٢٠ملم و ٢٥ ملم و ٣٢ ملم نتيجة لمتطلبات المشاريع الكبيرة في السوق المحلية.

ويبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية المرخصة للمصانع المحلية العاملة وغير العاملة نحو ٩,٩٧٤,٠٠٠ طن من قضبان حديد التسليح . وبلغت الطاقة الإنتاجية المركبة للمصانع المحلية العاملة نحو ٣,٧٣٠,٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٦م ونحو ٤,٦٥٥,٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٧م . وقد بلغ إجمالي مبيعات المصانع العاملة نحو ٣,٣٧٦,٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٦م و نحو ٤,٤٤١,٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٧م . ويوضح الجدول رقم (٤) إجمالي الطاقة الإنتاجية المركبة لمصانع قضبان حديد التسليح وإجمالي مبيعاتها التاريخية ومعدل استغلال الطاقة للسنوات ٢٠٠٥م ، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م.

يوجد حالياً خمسة مصانع عاملة في إنتاج قضبان حديد التسليح ، وهي : شركة الحديد والصلب السعودية (حديد) ، مصنع الاتفاق للصناعات الحديدية، مصنع العاصمة للمنتجات الحديدية ، مصنع وفور ومصنع طيبة الخليج للحديد. كما يوجد خمسة مصانع جديدة تحت الإنشاء ، وهي : مصنع حديد الراقي برابغ وتبلغ طاقته الإنتاجية المركبة المخطط لها نحو ٣٠٠,٠٠٠طن سنوياً ويتوقع أن يبدأ إنتاجه خلال عام ٢٠٠٩م . المصنع الثاني هو مصنع اليمامة بينبع وتبلغ طاقته الإنتاجية المركبة المخطط لها نحو ٥٥٠,٠٠٠ طن سنوياً وقد بدأ إنتاجه التجريبي . أما المصنع الثالث فهو مصنع الأثون لصناعة الكتل والأسياخ الحديدية بينبع والذي لازال تحت الإنشاء و يتوقع بدء إنتاجه في عام ٢٠١١م بطاقة إنتاجية تبلغ ٥٠٠,٠٠٠طن سنوياً. المصنع الرابع هو مصنع إتحاد العاصمة للصناعات الحديدية بالرياض وهو مصنع صغير تبلغ طاقته الإنتاجية ٦٠,٠٠٠ طن سنوياً . وهناك مصنع خامس في جازان تبلغ طاقته الإنتاجية ٥٠٠,٠٠٠ طن سنوياً ويتوقع بدء إنتاجه في عام ٢٠١١م . ويوضح الجدول رقم (٥) الطاقة الإنتاجية الحالية والطاقة الإنتاجية لتوسعة المنتجين المحليين بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمشاريع الجديدة لمنتجات قضبان حديد التسليح بالمملكة.

جدول (٤)

المبيعات والطاقة الإنتاجية ومعدل الاستغلال لمصانع قضبان حديد التسليح المحلية للأعوام ٢٠٠٥م ، ٢٠٠٦م ، ٢٠٠٧م (ألاف الأطنان)

	المبيعات			الطاقة الإنتاجية المركبة	معدل الاستغلال
	المحلية	التصدير	الإجمالي		
إجمالي المبيعات ٢٠٠٥م	٢٨٠٠	٣٧٢	٣١٧٢	٣٥٧٥	٨٩٪
إجمالي المبيعات ٢٠٠٦م	٣٠٠٨	٣٦٨	٣٣٧٦	٣٧٣٠	٩١٪
إجمالي المبيعات ٢٠٠٧م	٣٨٦٥	٥٧٦	٤٤٤١	٤٦٥٥	٩٥٪

جدول (٥)

الطاقة الإنتاجية للمصانع المحلية القائمة والطاقة الإنتاجية الجديدة في عام ٢٠٠٨م (آلاف الأطنان)	
البيان	المجموع
الطاقة الإنتاجية القائمة	٤٦٥٥
التوسعة الفعلية للمصانع القائمة	١٠٥٠
التوسعة المخطط لها	١٠٥٠
الطاقة الإنتاجية للمصانع الجديدة	١٩١٠
المجموع	٨٦٦٥

ارتفع الطلب على قضبان حديد التسليح من ٢,٩٨٣,٠٠٠طن في عام ٢٠٠٤م إلى ٣,٤٧٢,٠٠٠طن في عام ٢٠٠٦م و ٤,٣٦٠,٠٠٠طن في عام ٢٠٠٧م. ويوضح ذلك ارتفاع الطلب على قضبان حديد التسليح في المملكة بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠٠٦م وبنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠٠٧م . هذا وقد شكل الإنتاج المحلي في السوق عام ٢٠٠٧م نحو ٨٩٪ في حين غطت الواردات نحو ١١٪ من السوق المحلي . ويوضح الجدول رقم (٦) طلب المملكة التاريخي على قضبان حديد التسليح.

جدول (٦)

الطلب التاريخي على قضبان حديد التسليح في المملكة (آلاف الأطنان)				
السنة	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م
مبيعات المصانع المحلية	٢,٨٢٢	٢,٨٠٠	٣,٠٠٨	**٣,٨٦٥**
الواردات	١٦١	٢٤١	٤٦٤	٤٩٥
المجموع الإجمالي	**٢,٩٨٣**	**٣,٠٤١**	**٣,٤٧٢**	**٤,٣٦٠**
معدل النمو السنوي (٪)		٢٪	١٤٪	٢٦٪

يتوقع زيادة الطلب على قضبان حديد التسليح من ٤,٣٦٠,٠٠٠طن في عام ٢٠٠٧م إلى ٧,٥٣٤,٠٠٠طن في عام ٢٠١٠م وذلك بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢٠٪ في الثلاث سنوات التالية ، ويعزى هذا النمو إلى ازدياد نشاط قطاع البناء والتشييد في المملكة والذي يتوقع استمراره في السنوات القادمة خاصة عند البدء في إنشاء المشاريع الكبرى مثل مدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الاقتصادية والمدن الاقتصادية الأخرى في جازان ، حائل ، المدينة المنورة وكذلك جبل عمر في مكة المكرمة ومشاريع التطوير العمراني الأخرى ، ويدل على ذلك ارتفاع حجم الإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الجديدة المقدر في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩م ، مما سيساهم بشكل كبير في امتصاص آثار تباطؤ الطلب العالمي الناجم عن الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من ركود اقتصادي. وإذا أضفنا إلى ما سبق الانخفاضات السعرية المتلاحقة في أسعار حديد التسليح، فإن هذه العوامل مجتمعة ستعمل على تدعيم الطلب خاصة الطلب المحلي . ويوضح الجدول رقم(٧) الطلب المتوقع على منتجات قضبان حديد التسليح.

جدول (٧)

الطلب المتوقع على قضبان حديد التسليح في المملكة (آلاف الأطنان)					
البيان	الطلب الفعلي		الطلب المتوقع		
	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
إجمالي الطلب	٣٤٧٢	٤٣٦٠	٥٢٣٢	٦٢٧٨	٧٥٣٤
معدل النمو (٪)	٪١٤	٪٢٦	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٠

بلغت الواردات في الربع الأول من عام ٢٠٠٨م نحو ٤٧,٣٩٢ طن مقارنة بمتوسط ربع سنوي يبلغ ١٢٣,٧٥٠طن في عام ٢٠٠٧م . هذا وقد أوقف العديد من المستوردين استيراد قضبان حديد التسليح نظراً لأن أسعارها محلياً أقل من السعر العالمي، ويعود هذا أساساً إلى السعر المنخفض الذي تبيع به شركة حديد . كما واجهت دول مجلس التعاون الخليجي في عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م نقصاً في قضبان حديد التسليح نظراً لتوقف تركيا ، أحد مموليها الرئيسيين ، من تزويدها بقضبان حديد التسليح ولاتجاهها إلى تصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة ، كما فرضت الصين ضريبة تصدير على منتجاتها ، وقد أصبحت إيران مستوردة بعد أن كانت مصدرة وذلك بسبب زيادة الطلب على قضبان حديد التسليح في السوق الإيرانية . ومن ناحية أخرى خفضت قطر من صادراتها للملكة نظراً لزيادة الطلب على قضبان حديد التسليح في السوق المحلية القطرية.

استحوذت شركة حديد على أكثر من ٥٠٪ من حجم السوق في ٢٠٠٧م يليها مصنع الاتفاق ثم مصنع العاصمة ، أما الواردات فتبلغ حصتها في السوق ١١٪ . و يرتبط سعر قضبان حديد التسليح المحلية بالسعر العالمي للحديد ، وأي تغيير في السعر العالمي للحديد ينعكس على السعر المحلي وقد زاد سعر قضبان حديد التسليح في السوق المحلي بصورة حادة في نهاية عام ٢٠٠٧م من متوسط ٢,٤٠٠ ريال للطن إلى أكثر من ٥,٠٠٠ ريال للطن، ثم أعقب ذلك انخفاض حاد في السعر العالمي وصل بالسعر المحلي إلى أقل من ٢,٠٠٠ ريال في ظل الأزمة المالية العالمية.

الاستنتاجات:

وصل المنتجون المحليون إلى كامل طاقاتهم الإنتاجية تقريباً وبدأ بعضهم في زيادة طاقته الإنتاجية من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة كما ان هناك مصانع جديدة ستدخل مرحلة الإنتاج خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١١م مثل مصنع الراقي ومصنع اليمامة ومصنع الأثون ومصنع حديد الجنوب وستزيد هذه الطاقات الإنتاجية الجديدة من حجم المعروض من الإنتاج المحلي بغية مقابلة طلب السوق المحلية مستقبلاً والذي سيزيد بسبب المشاريع الكبيرة مثل مدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الاقتصادية والمشاريع الأخرى في مكة المكرمة والمدينة المنورة وباقي مناطق المملكة.

المشكلة الأساسية بالنسبة لقضبان حديد التسليح تتمثل في السوق غير الرسمية والتي نشأت بسبب السعر المنخفض لمنتجات شركة حديد وقد ادى هذا إلى انخفاض أو عدم وجود منتجات حديد في السوق المحلية ، كما أثر هذا أيضاً على حجم الكميات المستوردة لأن استيرادها يتم وفقاً للأسعار العالمية والتي كانت أعلى بكثير من أسعار شركة حديد قبل الأزمة العالمية . هذا بالإضافة إلى أن بعض كبار الدول المصدرة إما أنها أصبحت مشغولة في تلبية حاجة أسواقها المحلية أو حولت صادراتها إلى أسواق عالمية أكثر ربحية . هذا وتوجد عقبات أخرى مثل زيادة أسعار المواد الخام ، البطء في تنفيذ بعض مصانع الحديد والصلب الجديدة وذلك بسبب عدم توفر الطاقة بجانب عدم قدرة خطط المصانع القائمة على التكامل العكسي نحو المصادر الأولية بسبب نقص الطاقة والغاز .

بيانات النشاط
الإقراضي للصندوق

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيان رقم ١
بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة
من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

القطاع	١٤٢٨/١٤٢٩هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الإستهلاكية:	١١	٥٨٧
المواد الغذائية	٧	٢٧٠
المرطبات والمشروبات	٢	٤٧
النسيج	–	٦٣
منتجات الجلود والمواد البديلة	–	٢٤
المنتجات الخشبية	–	١٤
الأثاث الخشبي	–	٥٠
منتجات الورق	٢	٨٣
الطباعة	–	٣٦
الصناعات الكيميائية:	١٨	٥٢٩
الكيماويات	١١	٢٤٩
منتجات النفط والغاز	١	٢٦
منتجات المطاط	٢	١٦
منتجات البلاستيك	٤	٢٣٨
صناعة مواد البناء:	١٩	٣٣٤
المنتجات الخزفية	٣	١٣
منتجات الزجاج	١	٥٥
مواد البناء الأخرى	١٥	٢٦٦
صناعة الأسمنت:	–	٢٨
الصناعات الهندسية:	٢٢	٦٢٢
المنتجات المعدنية	١٣	٣٦٧
الماكينات والآلات	٢	٨٦
المعدات الكهربائية	٦	١١٥
معدات النقل	١	٥٤
الصناعات الأخرى	٢	٤٠
المجموع	٧٢	*٢١٤٠

* منها (٤١٥) مشروعاً تم إلغاء إلتزامات القروض المعتمدة لها.

بيان رقم ٢
بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق
حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

القطاع	١٤٢٨/١٤٢٩هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الإستهلاكية:	٩٠٣	١٢,٩٧٢
المواد الغذائية	٤٩٢	٦,٣٢٩
المرطبات والمشروبات	٢١٤	١,٣٥٢
النسيج	٣٢	٢,٠٧٢
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	١٣٣
المنتجات الخشبية	-	٢٠٥
الأثاث الخشبي	-	٣٤١
منتجات الورق	١٦٥	٢,٣٢٥
الطباعة	-	٢١٥
الصناعات الكيميائية:	٥,٥٣٢	٣٠,٧٤٩
الكيماويات	٥,٠٩٢	٢٥,٤٠٦
منتجات النفط والغاز	٢٠	١,٢٥٨
منتجات المطاط	٢٥٦	٤٧٣
منتجات البلاستيك	١٦٤	٣,٦١٢
صناعة مواد البناء:	٩٨٢	٧,٥٣٣
المنتجات الخزفية	٢٣٦	١,١٢٩
منتجات الزجاج	١١٤	٢,٠٣٤
مواد البناء الأخرى	٦٣٢	٤,٣٧٠
صناعة الأسمنت:	٢٩٦	٨,٩١١
الصناعات الهندسية:	١,٠٥٦	١٤,٨٢٢
المنتجات المعدنية	٤٢٤	١٠,٦٩٦
الماكينات والآلات	٤٨	٨٥١
المعدات الكهربائية	٥٧٣	٢,٣٤٣
معدات النقل	١١	٩٣٢
الصناعات الأخرى	٤٢	٦٣٠
المجموع	٨,٨١١	*٧٥,٦١٧

* منها (٧,٦٢٣) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها.

بيان رقم (٣)
بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة
من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	١٤٢٨/١٤٢٩هـ	المجموع التراكمي
الرياض	١٣	٧٧٧
مكة المكرمة	١٢	٥٣٠
المدينة المنورة	٨	٨١
القصيم	١	٥١
المنطقة الشرقية	٣٦	٥٩٤
عسير	٢	٣٢
تبوك	-	٨
حائل	-	١٦
جازان	-	١٧
نجران	-	١١
الباحة	-	٩
الجوف والحدود الشمالية	-	١٤
المجموع	٧٢	*٢١٤٠

* منها (٤١٥) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

بيان رقم (٤)
بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة
من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	١٤٢٨/١٤٢٩هـ	المجموع التراكمي
الرياض	١,٠٦٩	١٦,١٤١
مكة المكرمة	٤٢٦	١٣,١٧١
المدينة المنورة	١,٠٤٨	٨,١٠٩
القصيم	١٨	١,٣٠٥
المنطقة الشرقية	٦,٢٤١	٣٣,٧٢٥
عسير	٩	٦٠٦
تبوك	-	٤٩٠
حائل	-	٤٦
جازان	-	٧٢٠
نجران	-	٦٢٦
الباحة	-	٢٨
الجوف والحدود الشمالية	-	٦٥٠
المجموع	٨,٨١١	*٧٥,٦١٧

* منها (٧,٦٢٣) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

ص.ب ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٠٠٢ ٤٧٧ ١ ٠٠٩٦٦
فاكس: ٠١٦٥ ٤٧٩ ١ ٠٠٩٦٦
البريد الإلكتروني: sidf @ sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٢٨ / ١٤٢٩هـ
رقم الإيداع ١٦/٣٤١٨
ردمد: ١٣١٩-٥٥٢٢

صندوق التنمية الصناعية السعودي

www.sidf.gov.sa